المحور الثالث

الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

لنظام التأمينات الاجتماعية

تسعى التأمينات الاجتماعية إلى تحقيق أهدافها المتمثلة فى مواجهة المخاطر الناجمة عن إصـــابات العمـــل والأمـــراض المهنية، والعجز والشيخوخة، وتخفيف آثار وفاة العائل، وذلك بالنسبة لفئة اجتماعية من ذوى الدخل الثابت والمحدود، فالهدف الإنسانى للتأمينات الاجتماعية هو تمكين هؤلاء من الحصول على ضرورات الحياة لهم أو لأفراد أسرهم بعد وفاتهم.

ومن خلال الأهداف النبيلة لهذا النوع من التأمين شبه التعاونى، وبإشراف الدولة، تظهر لنا آثار متعددة المضامين، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، نوجز ملامحها فيما يلى:

أولاً: الآثار الاجتماعية:

أ- تأمين العيش المستقر والحياة الكريمة للعامل عندما يصبح غير قادر على العمل بسبب إصـــابته أو مرضه أو تقدمه فى السن، وهو أثر طيب يدرأ عن العامل القلق على مستقبله فى ظروف من الضنك أو العسر.

ب- تأميـــن العيش المستقر والحياة الكريمة لأفراد أسرة العامل المؤمن عليه الذين كانوا يعـــتمدون عليه فى توفير متطلبات معيشتهم وذلك فى حالة وفاته، وهو أثر طيب كذلك، يزيل عـــن العـــامل الخوف الطبيعى والفطرى على عياله وصغاره، والذى أقره واعترف به القرآن الكريم فى قوله تعالى: ﴿ **وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً**﴾.. النساء (٩).

ونحن لا نبالغ إذا قلنا بأن الطبقة العاملة محدودة الدخل فى كل مجتمع، هى أكثر طبقات المجتمع انتماء ووطنية، بل وهى الأكثر حرصاً على التعليم، حيث ترى فيه الخلاص من الفقر والمعانـــاة، وهى فوق ذلك أكثر طبقات المجتمع تمسكاً بالعادات والأعراف الوطنية الأصيلة، وأن فـــى تأميـــن مســـتقبل حـــياة هذه الطبقة تأمين للحياة الاجتماعية فى المجتمع بكل أبعادها ومظاهرها، ومن ثم فنحن لا نبالغ إذا قلنا بأن المعاش أو التعويض التأمينى الذى يحصل عليه العامل المؤمن عليه فى حالة فقده لأجره، نتيجة تعرضه لأحد المخاطر الاجتماعية آنفة البيان، إنما يمثل تعويضاً له عن إسهامه فى حياة المجتمع ورفعته، وما بذله من جهد وعمل فى سبيله.

جـ- تمثل التأمينات الاجتماعية الآلية أو الأداة الرئيسة فى الوقت الراهن لتحقيق التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع، بما يعكسه هذا التكافل من تحقيق الأمن والسلام الاجتماعيين وإزالة التباغض والتحاسد بين الأفراد.

د- يمكن للتأمينات الاجتماعية إحداث أثر اجتماعى حرص الإسلام على تأكيده، وسن التشريعات اللازمة لتحقيقه، وهو إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة بما يسهم فى تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع ورفع المستوى الاجتماعى للطبقات الفقيرة فيه.

ثانياً: الآثار الاقتصادية:

إن من أهم الآثار الاقتصادية التى يمكن أن تنتج عن التأمينات الاجتماعية أثرين هامين هما:

١- زيادة إنتاجية العامل خلال فترة خدمته من حيث إن عنصر العمل كأهم عنصر فى العمليات الإنتاجية يتحلل فى ذاته إلى مكوّنين رئيسين هما: الألم، والوقت.

أما عن المكوّن الأول للعمل وهو الألم، فكل عمل ينهض به الإنسان يكون عادة مصحوباً بالألم، لأن الإنسان وهو يعمل يقاوم ميله إلى البطالة والكسل، فهو يعمل مدفوعاً بأسباب خارجية مثل الرغبة فى تأمين مستقبل حياته وحياة بنيه من بعده، وكلما ازدادت درجة الاضطرار إلى العمل، كلما كان العمل أكثر ألماً، وبصفة خاصة عند العامل الأجير، الذى تفرض عليه ضرورات حياته اليومية بأداء عمله اليومى، وكلما عمل الإنسان، كلما ازداد ألماً مع مضى الوقت.

وأما المكوّن الثانى لعنصر العمل وهو الوقت، فإنه ملحوظ فى تحقيق النتيجة من أى عمل، فإنه لكى تتحقق هذه النتيجة، لابد من مضى شىء من الوقت، وعمر الإنسان قصير، وأقصر منه حياته الإنتاجية، فهو لا يستطيع أن يعمل كل ساعات اليوم، ولا كل أيام السنة، ولا كل سنين عمره، ولا فى أيام مرضه، وهو لا ينتج فى كل سنين عمره، فسنوات الطفولة والتدريب والكبر، سنوات غير منتجة والعامل لا يبدأ فى كسب معاشه عادة إلا إذا بلغ واشتد عوده وقوى على الكسب، وتأخذ قواه فى التراجع إذا قرب من الستين فإذا تجاوزها فقد ينقطع عن العمل، قال تعالى: ﴿ **اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفاً وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ** ﴾ الروم (٥٤).

فالألم والوقت إذن مكوّنان رئيسان للعمل المنتج، ولابد من أحدهما فى الاعتبار عند الرغبة فى زيادة إنتاجية العامل، بما يعنى أن إنتاجية العامل لا تحتمل إضافة مكوّن ثالث للعمل مثل الخوف على مستقبل حياته عند العجز أو المرض أو الشيخوخة، أو الخوف على مستقبل بنيه إذا فاجأة الموت أو داهمه المرض.

ومما لا جدال فيه أن إضافة الخوف أو القلق إلى مكوّنى العمل الرئيسين (الالم والوقت) يقلل من إنتاجية العمل والعامل معاً، بما يحدثه من تشتت الذهن وانصراف الهمة وفتور النشاط لـــدى العامل، والعكس فى كل الأحوال صحيح، ومن ثم فإنه لا غرر إذن إذا قلنا بأن للتأمينات الاجتماعـــية بما تبعثه فى نفس العامل من شعور بالطمأنينة على مستقبل حياته وحياة بنيه عند تعرضه لأية مخاطر اجتماعية، أثراً على زيادة إنتاجية العامل خلال مدة خدمته.

٢- وأمـــا الأثـــر الاقتصادي الثاني للتأمينات الاجتماعية فهو الاستقرار الاقتصادى من خـــلال ديمومـــة الـــتوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى لكل من سلع وخدمات الاستهلاك والإنتاج معاً حيث من المعلوم وفقاً لقواعد النظرية الاقتصادية أن للطلب الكلى الفعّال شقّين أو جانبين، أولهما ويتمثل فى الطلب العام أى المتحقق من جانب الدولة ومؤسساتها وهيئاتها العامة علـــى سلع وخدمات الاستهلاك، ويتمثل الثانى فى الطلب الخاص أو طلب مجموع الأفراد فى المجتمع على نفس السلع والخدمات، واختلال أى من جانبى الطلب المتقدمين بالزيادة أو النقص يـــؤدى بالضرورة إما إلى التضخم وإما إلى الانكماش، ولكلتا الظاهرتين انعكاسات سيئة على الاقتصاد القومى لأى دولة.

ومعلـــوم أن الطبقة العاملة فى كل مجتمع يتزايد لديها الميل الحدى للاستهلاك، وأن هذه الطـــبقة تشـــكل فى كل مجتمع نسبة كبيرة من حجم السكان، بما من شأنه ومن مقتضاه القول بتأثـــيرها الكبـــير والمتزايد على أحد شقى الطلب الكلى الفعال، وهو الطلب الخاص على سلع وخدمات الاستهلاك.

وعلـــى افتراض عدم وجود التأمينات الاجتماعية، فإن الطلب الخاص المشار إليه سوف يشـــهد حالـــة من عدم الاستقرار، لتوقفه من جانب كل من يتعرض لأحد المخاطر الاجتماعية ســـالفة البيان. أما على افتراض وجود التأمينات الاجتماعية، فإن الطلب الخاص للطبقة العاملة ســـوف يعيش حالة من الاستقرار، على الرغم من توقف أجر نسبة من العمال نتيجة تعرضهم لأنـــواع المخاطـــر الاجتماعية، وتعليل ذلك هو أن الأداءات والمعاشات التأمينية الاجتماعية، ســـوف تعوضـــهم عن هذا الأجر الذى انقطع عنهم لإصابتهم، فيظل طلبهم الخاص على سلع وخدمات الاستهلاك ثابتاً دون ما تأثر بتلك المخاطر.

ولا شـــك فى أن استقرار الطلب الكلى الفعال فى أى اقتصاد وطنى سوف ينعكس إيجاباً علـــى نمـــوه المضطرد، ويمكن الدولة والمستثمرين الأفراد من وضع خططهم المستقبلية على هـــدى مرئيات وتوقعات قريبة من الواقع، وغنى عن البيان ما لانقطاع الدخل من آثار مدمرة على الصعيد الاجتماعي والتربوي والثقافي وغيره مما لا يحتاج إلى تعداد.

ثالثاً: الآثار السياسية للتأمينات الاجتماعية:

لا شـــك أن للتأمينات الاجتماعية انعكاسات إيجابية على استقرار النظام السياسى فى كل دولة، ويتضح تأثيرها على استقرار الحياة السياسية والنظام السياسى للدولة من الوجوه التالية:

١- إنهـــا تنزع فتيل المواجهة بين العمال وأصحاب الأعمال فى حالة إصابة العامل بأى خطـــر اجـــتماعى، من حيث إن أصحاب الأعمال يسهمون بحصة يحددها النظام فى اشتراك التأمينات الاجتماعية تحسباً لما قد يداهم العامل من مخاطر اجتماعية.

٢- إنها تغنى الدولة عن أية مواجهة محتملة مع أصحاب الأعمال فيما لو فرضت الدولة ضرائب تحويلية لصالح العمال الذين قد تداهمهم بعض المخاطر الاجتماعية.

٣- أنهـــا تدرأ عن الدولة ضغوط النقابات العمالية، استجابة لمطالب العمال الذين يقعون تحت طائلة الحاجة لما قد يصيبهم من المخاطر الاجتماعية.

٤- أنهـــا كذلـــك تدرأ عن الدولة شرور وتمرد الفئات العمالية التى قد تتعرض للمخاطر الاجتماعـــية، وتفقـــد بسببها مصادر رزقها حيث يمكن أن يدفعهم صراخ بطونهم الجائعة إلى الإخلال بالأمن العام والسكينة فى المجتمع.

خلاصـــة القول إذن فى هذا المضمار أن التأمينات الاجتماعية، كوجه من وجوه التكافل والتضـــامن الاجتماعيـــن، تـــؤدى دوراً هاماً وحيوياً فى تحقيق السلام الاجتماعي، واستقرار النظام السياسى فى كل دولة، ويجب العمل على تطوير خدماتها والله من وراء القصد.

قائمه بأهم مراجع البحث

١- د/ السيد عيد نايل - الوسيط فى شرح نظامى العمل والتأمينات الاجتماعية فى المملكة العربية السعودية - عمادة شئون المكتبات جامعة الملك سعود.

٢- أ.د/ محمد حسين منصور - التأمينات الاجتماعية منشأة المعارف بالإسكندرية.

٣- أ.د/ حسام الدين الأهوانى - أصول قانون التأمين الاجتماعي - دار النهضة العربية - القاهرة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٤- أ.د/ محمد فاروق الباشا - التأمينات الاجتماعية ونظامها فى المملكة العربية السعودية - معهد الإدارة العامة ١٤٠٨هـ، طبعة ١٤١٦هـ (معدلة).

٥- د/ غريب الجمال - التأمين التجارى والبديل الإسلامى - القاهرة ١٩٧٩م.

٦- الأستاذان د/ مصطفى الجمال، د/ حمدى عبد الرحمن - التأمينات الاجتماعية مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية ١٩٧٤م.

٧- أ.د/ محمد لبيب شنب - دروس فى قانون التأمين الاجتماعي - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٦م.

٨- د/ فتحى عبد الصبور - الوجيز فى نظام التأمينات الاجتماعية السعودي - معهد الإدارة العامة - الرياض - ١٣٩٦هـ.